البحث النحوي في كتاب (النوادر في اللغة) لأبى زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ)

د. غادة غازي عبد المجيد
المدرس في قسم اللغة العربية

مدخل:

يتناول هذا البحث بشيء من العرض والمناقشة والتحليل – احياناً– المباحث النحوية التي جاءت متناثرة في ارجاء كتاب (النوادر في اللغة) لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ).

وهو كتاب لغوي صرف ينتمي الى حقل المعاجم الخاصة التي تُعنَى بشرح غريب اللغة ونادرها وتفسيرهما، وهو بحلته تلك يكاد لا يمت بصلة الى الدرس النحوي، الا ما ورد متناثراً هنا وهناك ممَّا فرضته شخصية أبي ز يد العلمية التي اتّسمت بالموسوعيَّة والاضطلاع بعلوم اللغة في مستوياتها كافة :اللغوية، والصرفية، والنحوية، اذ كان له في كل باب يدٌ طولى، ولكنّ أبرزها كان الباب اللغوي، ولا سيَّما غريب اللغة ونادرها، ولكنّ استقاء المادة النحوية من مؤلَّف مثل(النوادر) له أهميته الخاصة التي تتَّضِحُ في الآتي :

إنّ أبا زيد الأنصاري يُعدُّ من متقدمي النحويين الذين وردت لهم آراء كثيرة في أُمَّات كتب النحو، مثل كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، والمقتضب للمبرد (ت ٢٨٥ هـ)وغيرهما، على انه لم يصل إلينا شيء من آثاره النحوية سوى تلك الآراء التي وجدت في كتب غيره.

وعليه فان استخراج آرائه النحوية وعرض تناوله للمباحث النحوية في كتابه (النوادر في اللغة)يعطي تلك المادة قيمة علمية مضافة، من جهة التوثيق ومن جهةالتعرف على فكره النحوي وأسلوبه في معالجة القضايا النحوية، لأنَّه – كما أسلفنا – يمثل طبقة متقدمة من النحويين، ولعلَّ دراسة آرائه تعطينا فكرة عن طبيعة الدرس النحوي في زمنه.

إنّ دراسة النحو في كتاب مثل (النوادر)يكشف عن حقيقة أنَّ الدرس اللغوي واحد مهما تعدَّدت صوره النحوية واللغوية والصرفية، فجميعها تعطينا الكلام العربي في أفصح صوره،ومِن ثَمَّ يعبِّر البحث عن كيفية تطويع النحو لخدمة اللغة، والعكس أيضا، وكذلك الحال مع المادة الصرفية .لذلك نجد الكتاب قد حوى مادةً صرفية وصوتية ونحوية الى جانب مادته الأصلية وهي غريب اللغة .

ويقع هذا البحث في ثلاثة محاور :

الأول : تعريف موجز بأبي زيد وكتابه.

الثاني : تعريف بطبيعة المادة النحوية في الكتاب، والمنهج المعتمد في تناولها.

الثالث: عرض أمثلة من المادة النحوية الواردة عنده.

واعتمد البحث منهجاً قوامه العرض والمناقشة والتحليل – قدر الامكان – وموازنة ما ورد هنا من آراء نحوية بما ورد في كتب نحوية أخرى .

وتنوعت المصادر تبعاً لمقتضيات البحث العلمية بما يكمل ملامح الصورة العلمية لتحقيق ما نصبوا إليه من الفائدة العامة وخدمة لغتنا العزيزة .

وأخيراً، ليس هذا البحث إلاّ محاولة لإضافة ما هو مفيدإلى دارسي اللغة ومحبيها، وليس لنا مطلب في ذلك إلاّ الجزاء من الله سبحانه وتعالى والتوفيق منه.

-المحور الأول : أبو زيد الأنصاري وكتابه (النوادر في اللغة):

هو أبو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن أبي زيد، على أكثر الروايات ترجيحاً عند محقق (النوادر في اللغة)، ولد في البصرة سنة (١٢٢ هـ)، وكان والدهُ من رجال الحديث ورواته[١].

وكان أبو زيد يترحل في طلب العلم تارةً الى القبائل القريبة من البصرة ليكتب ما ينطقون من الغريب والنادر، وتارة الى بغداد لينهل من علومها الكثير [٢].

وقد اعتمد في بناء ثقافته العلمية واللغوية على التراث العربي الأسلامي ((القائم على اللغة والنحو والشعر العروض والأدب الجاهلي والأسلامي والأخبار والأمثال والقرآن الكريم والحديث الشريف))[٣].

وذكر محقق الكتاب د.محمد عبد القادر أحمد أنَّ أبا زيد لم يكن متعصباً في طلب العلم ((فقد كان بعيداً عن الصراع بين المدرستين البصرية والكوفية، فعلى الرَّغم من أنَّه كان بصرياً من مدرسة البصرة قد أَخذ من الكوفيين [٤]))

وكانت ثمار هذه الثقافة الغزيرة أن ترك لنا أبو زيد آثاراً علمية تنوَّعت بين الرسائل اللغوية ومصنَّفات لها صلة بالقرآن الكريم وعلومه والحديث الشريف وعلوم اللغة والأدب .

علماً أَنَّ أكثرها لم يصل إلينا، ومِمَّا وصل إلينا نذكر منها [٥]:

١-كتاب المطر.

٢- كتاب اللبأ واللبن .

كتاب الهمز

كتاب النبات والشجر ٠

كتاب النوادر في اللغة ٠

واضطربت المصادر في تحديد سنة وفاته، علماً أنَّ محقق الكتاب يرجح أن وفاته كانت سنة (٢١٥ هـ)، اعتماداً على ترجمات لأبى زيد أخذها عن رواة ثقة[1] ٠

أمَّا كتابه (النوادر في اللغة،)فإنَّه يُعْنَى بتفسير غريب اللغة ونادرها وبيان معانيها ومفاهيمها، ممَّا يجعله قريباً من أشكال التأليف المعجمي، وفضلاً عن ذلك فإنّه يدخل ضمن كتب اللغة التي تعالج بعض اللغات غير المعروفة، والجمع بين الأمرين مسوّغ ، إذ لا فرق بينهما عند د٠ حسين نصار[2] ٠

أَمَّا مادة الكتاب اللغوية، فأنها تضمُّ ((لغة البادية في الجاهلية وصدر الإسلام في ألفاظها وعبارتها وأمثالها وأساليبها [3]))٠

ومن هنا تظهر أهمية أيَّة دراسة تقوم على هذا النوع من الكتب، إذ إنّها تعطينا صورة واضحة للغة العرب من غير أن تشوبها أيَّة شائبة، سواءٌ أكانت الصورةُ لغويةً أم نحوية أم صرفية .

أَمَّا منهج الكتاب فقد ذكر محقِّقُه أَنَّه مقسم الى خمسة عشر باباً: اثنين خاصين بالشعر، وسبعة بالرجز، وستة بالنوادر، وان الخطوط المنهجية لهذه الابواب تكاد تتشابه حتى لا نميز بينها[١].

و ((يتلخص المنهج العام لهذا الكتاب في أبواب الشعر والرجز في أن يأتي أبو زيد بالقطعة من القصيدة تضم بيتين أو ثلاثة أو أكثر، ثم يشرح ما فيها من غريب، ويظهر أنَّه تعمّد اختيار الأبيات التي فيها غريب ليشرحه، وكذلك التي تضم أَلفاظاً تدخل في دائرة النوادر كما فهمها علماء اللغة، أما أبواب النوادر فقد أورد ألفاظاً غريبة نادرة من غير نظام أو صلة يفسرها، ثم يورد عليها شواهد من الشعر في بعض الأحيان، والكتاب من هذه الناحية دراسة واسعة في نوادر اللغة وغريبها، وفي أساليب العربية ومفرداتها[٢])).ونجد في الكتاب أيضاً شواهد قرآنية وأمثالاً عربية تضم الغريب من المفردات ولذلك فان لكتاب النوادر وزناً علمياً لا يستهان به في حقل الدراسات اللغوية عموماً،اذإنَّه يستقي اللغة من منابعها الأصلية ثم يفسرها ويشرحها، وفي خضم ذلك يلوِّنُ شرحَهُ بألوان من ثقافته النحوية والصرفية والصوتية .

المحور الثاني : البحث النحوي في كتاب (النوادر في اللغة) :

تقدَّم أنَّ كتاب (النوادر في اللغة) كتاب لغوي صرف بعيد عن الدرس النحوي بمسافات طويلة ، لكنَّ ذلك لا يعني خِلوَّه تماماً من البحث النحوي، فقد أظهر استقرائي الكتاب أنَّ أبا زيد الأنصاري كان يتطرق أحياناً في أثناء تفسيره

لمفردات اللغة الى ما لهذه النصوص من جوانب نحوية، حتى ان هذه المباحث تنوعت لتشمل أركان الجملة العربية عموما، من حروف وأسماء وأفعال.

وهذا التطرق ما هو في الواقع إلا انعكاس لثقافته اللغوية المتنوعة التي استوعبت علوم اللغة بمستوياتها كافة .

وقد جاءت المادة النحوية متناثرة في مواضع متفرقة من الكتاب، كان أبو زيد يبحثها بحسب ما يقتضيه الموقف اللغوي الذي هو فيه،وبحسب ما تمليه عليه ثقافته اللغوية وذاكرته النحوية، ولذلك لم يتبع منهجاً موحداً في تناوله هذه المادة، فتارة يطيل الوقوف عليها ويحللها ويناقش بعض الآراء، وتارة يمرُّ عليها مرور الكرام.

وهو في ذلك لم يختلف عن غيره من النحويين، فكان في نقاشه النحوي يرجِّح بين الآراء، وينقدها أحياناً، ويدعم كلامه بشواهد من كلام العرب المنثور والمنظوم وبعض الشواهد القرآنية .

وكان أحياناً ينسب الآراء الى نحويين معينين او الى جمهور النحاة أو الى البصريين، أي من غير تحديد .

أمّا أسلوبه فقد اتسم بالسهولة والفصاحة والسلامة التي ابتعدت عن الغموض والتعقيد والبعد عن الفلسفة واستعمال لغة تأليف يمكن وصفها بالسهل الممتنع .

كانت عباراتُه النحوية تشف عن ثقافة نحوية عالية ودراية كبيرة بلغة العرب وقوانين فصاحتها، ولم تختلف عباراته كثيراً عن عبارات سيبويه ومصطلحاته، فقد كان أبو زيد يقترب في أحيان كثيرة من أسلوب سيبويه في كتابه، وربما ذلك عائد

الى قضية التأثير والتأثر بينهما، إذ كان أبو زيد من شيوخ سيبويه الذين أخذ عنهم اللغة، وربما هو عائد الى تقارب المدة الزمنية لتأليف الكتابين، وإن كان أحدهما نحوياً والاخر لغوياً[1] لكن يبدو أنّ الأسلوب النحوي لا يختلف كثيراً في ترجمته لعصر معين وعكسه لثقافة موحدة، قوامها لغة العرب الفصيحة، وان ورد هذا الأسلوب في كتاب لغوي مثل (النوادر في اللغة)٠

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ المادة النحوية قليلة جداً في كتاب (النوادر في اللغة) إلا ما قورنت بالمادة الصوتية والصرفية، وهذا في الواقع أمرٌ متوقع في كتاب عُنِيَ بدراسة ألفاظ اللغة مجردة من التراكيب، فهذا الكتاب غايته تفسير الغريب من ألفاظ اللغة خارج نطاق التركيب النحوي، ولكنّه يستعين بهذه التراكيب لتجسيد المعاني والدلالات التي تكلم عليها، وهو في إستعانته بهذه التراكيب يلتفت أحياناً الى ما لها من وجوه نحوية، وعليه فإنّ قلة المادة النحوية في نوادر أبي زيد لها تبرير

علمي ومنهجي تعكسه مادة الكتاب من جهة ، وطريقة أبي زيد في تناولها من جهة أخرى .

والمادة النحوية على قلتها استطاعت أن ترسم إلى حد بعيد بعضاً من ملامح شخصية أبي زيد النحوية التي يمكن إيجازها في الآتي :

١- كان في تناوله المادةَ النحوية يسير على وفق منهج يمكن وصفه ب (الفطري)[2] أو (الوصفي)، أي: لايتعمق في تعليلاته ليصل الى مرحلة التفلسف أو التعقيد.

٢- غايته الاولى كانت تقويم اللغة والوصول بها الى افصح صورة ممكنة ، وبناء عليه كان يقوم بعض الآراء ويغلطها.

٣- الاستشهاد كان ركناً اساسياً من اركان المادة النحويةعنده،وقد تنوّعت شواهده-كما تقدم- بين المنظوم والمنثور والشاهد القرأني.

٤- مصطلحاته النحوية لم تشهد الاستقرار الذي شهدته فيما بعد عند المتأخرين، وذلك عائد الى أنّ الكتاب يقع ضمن الحقبة الأولى من حقب التأليف اللغوي والنحوي، اذ لم تكن المصطلحات مستقرّة تمام الاستقرار.

وبعد،فهذا بعض ما استطاع البحث أن يستشفّه من ملامح نحوية لشخصية أبي زيد الأنصاري النحوية، من خلال ما أورده متفرّقاً من مادة نحوية هنا وهناك في صفحات كتابه اللغوي (النوادر في اللغة).

المحور الثالث – المباحث النحوية في نوادر أبي زيد :

تقدّم أن المادة النحوية في الكتاب أتّسمت بالقلّة والاختصار أحياناً، وأنّها جاءت متناثرةعلى غير منهج معين في صفحات الكتاب من أوّله إلى آخره .ولكنّ ذلك لم يمنع من تنوع هذه المادة وتوزّعها على أبواب نحويّة مختلفة، لتشمل معظم الأبواب التي تناولها النحويون في كتبهم ،وإن لم يكن بالتوسع والتعمق نفسيهما اللذين وجدا عند غيره من النحويين.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ غاية البحث لم تكن الإحصاء بقدر ما كانت عرض أمثلة من المادة النحوية التي تناولها وإلقاء الضوء على فكره النحوي وطرائق تعليله لبعض ما جاء خارجاً على القياس النحوي، ولذلك نجد أنّ معظم مادته النحوية وردت نتيجة وقوفه على أبيات لمح فيها تخريجاً أو تعليلاً أو تفسيراً لعبارة

أو تركيب استوقفه واستحق أن يتكلم عليه، معتمداً في ذلك على ثقافة نحوية ولغوية عالية وعميقة ومتأصلة في بحث لغة العرب الفَصيحة .

وفيما يأتي أمثلة يعرضها البحث مرتبة بحسب ورودها في كتاب (النوادر في اللغة)، لعل هذه الأمثلة تستطيع تحقيق ما يصبو إليه البحث من هدف علمي.

أولاً– نون التوكيد:

وقد تكلم أبو زيد على نون التوكيد الخفيفة حينما نقل قول الراجز [1]:

وَيْهاً فداءٍ لك يافضالَهْ أجرّ الرُّمحَ ولا تُهَالَهْ

قال أبو زيد:((قال أبو حاتم:(ولا تهاله)ففتح اللام، أراد النون الخفيفة فحذفها،ومثله:

من أيَّ يوميَّ من الموتِ أفر أيومَ لم يُقْدَرَ ام يوم قدرْ

ففتح راء يُقدَرَ ، يريد النون الخفيفة فحذفها وبقي ماقبلها مفتوحاً))[2].

وقد لحظ أبو زيد دخول نون التوكيد الخفيفة على المضارع المسبوق ب(لم)؛ ولذلك تساءل قائلاً:((فان قيل أتدخل النون ها هنا؟))، وأجاب بقوله:((فقد قال الراجز:

يَحَسبهُ الجاهلُ مالم يعلَمَنْ

بالنون الخفيفة))[1].

واعتماداً على هذا الشاهد أجاز أبو زيد دخول نون التوكيد ألخفيفة على المضارع المجزوم ب(لم) إذ سوّغ ذلك بقوله:((وهي تدخل في كل مجزوم))، وعبارة (كل مجزوم) يدخل تحتها كل مضارع مجزوم سواء كان الجزم بـ (لم) أم بـ (لا) الناهية.

ولعلّه لمح أنّ (لم) و (لا) تتفقان في العمل النحوي، ولكنّهما تفترقان في موضوع التوكيد، إذ يُشترَط في المضارع لِيُؤكّدَ بنون التوكيد أن يُسبَقَ بـ (لا) الناهية الجازمة ،ولايُشتَرَطُ سبقُه بـ(لم)، لذلك نجد تعليق أبي زيد على قول الشاعر: (أيوم لم يقدر) فيه شيء من الاستغراب بقوله:(أتدخل النون ها هنا)، فهذا الاستغراب يدل على أنّ اجتماع (لم) مع نون التوكيد أمر غير مألوف في السياقات العربية المقيسة ، لكنّها ممكنة لورودها في فصيح الشعر العربي.

وقد بدت الصورة أكثر وضوحاً عند سيبويه ، إذ يقول معلقاً على قوله:(يحسبه الجاهل....): ((شبهه بالجزاء ، حيث كان مجزوماً وكان غير واجب، وهذا لايجوز إلا في اضطرار ، وهي في الجزاء أقوى))[٢].

فسيبويه يصرّح بوجه الشبه بين (لم) و (لا) الناهية من جهة العمل النحوي ، مما أجاز دخول النون على المضارع المجزوم بـ(لم)، على ان ذلك اسلوب خاص

بالشعر ولم يجز الا في الضرورة ، وهذا أمر لم يشر إليه أبو زيد على الرغم من استغرابه هذا الاسلوب في الشاهد الشعري السابق.

أمَّا ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) فقد استساغ دخول نون التوكيد على المضارع المجزوم ب(لم) لوجود شبه آخر بين (لم) و (لا)، فقال ((وقد تدخل هذه النون مع النفي تشبيهاً له بالنهي، لأنَّ النهي نفي كما أن الأمر إيجاب ٠٠٠ وقد جاء في النفي بلم لوجود صورة النفي قال الشاعر :

يحسبه الجاهل مالم يعلما ٠٠٠٠ [1]))

فابن يعيش لم يلتفت الى التشابه في العمل النحوي، بل لحظ التشابه الدلالي، فكلاهما ينفيان الحدث ولا يثبتانه، وهذا الأمر سوّغ دخول النون هنا .

وقد وصف السيوطي (ت٩١١ هـ)دخول النون في هذا الموضع بالشاذ والضرورة[2] .

ويمكن القول إنَّ اتفاق الأداتين من جهة العمل والمعنى هو الذي سمح بتوسيع ما عدّه النحويون مقيساً في لحاق نون التوكيد بالمضارع، وإعطاء هذا الأمر مرونة توصلنا الى القول إنّهُ: يجوز دخول نون التوكيد على المضارع المسبوق بـ (لم) على الرغم من أنّ (لم) تقلب زمن المضارع الى الماضي ، والماضي لا تدخله النون مطلقاً لتنافي دلالته على المضي مع دلالة النون على الاستقبال، ولذلك نجد سيبويه يخصُّها بالضرورة الشعرية، ويصفها ابن يعيش[3] بالضعف ، ويصنفها كل من ابن عقيل[4] (ت ٧٦٩ هـ) والسيوطي ضمن القليل.

وعلى الرغم من ذلك جاءت السياقات [1]التي وردت فيها نون التوكيد مصاحبه بـ (لم)سياقات شعرية فصيحة لا يمكن انكارها بأيِّ شكل من الأشكال، ولا يمكن تخطئتها أيضاً، لذلك لجأ النحويون الى تأويلها وتعليلها بما يناسب القياس النحوي الفصيح الموضوع لتوكيد المضارع بالنون، وبما يعطي لهذا القياس مرونة تخرجه عن حدّ الجمود بصورة تعكس فهم النحويين للغة الشعر وتعاملهم الدقيق، لأنّها لغة ذات معايير خاصة يحكمها الوزن والقافية .

ثانياً : ليت

وهي حرف مشبّه بالفعل تدخل على الجملة الاسمية، فتعمل فيها عملين – كما يقول سيبويه–، فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، وهي في معناها تشبه الفعل (أتمنَّى) أو (يتمنّى)[2].

وقد تكلم أبو زيد على (ليت) حينما لمح في إحدى الأبيات الشعرية خروجاً على القياس النحوي الخاص بـ (ليت)، وذلك في قول الشاعر:

فليت دفعتَ الهمَّ عني ساعةً   فبتنا على ما خيّلت ناعمي بال

إذ تلا الفعل (دفعت)(ليت)،وهذا ما يخالف دخول (ليت) على الجملة الاسمية خاصة، فخرّجَه أبو زيد على إضمار اسمها قائلاً : ((وقوله (فليت دفعت) اراد : فليتك دفعت . أي فليت الأمر لأنّ (ليت) حرف مشبّه بالفعل .

ولا يجوز أن يليه الفعل فأضمر، والاضمار كثير في الكلام[1]))، فهو اذن يقدِّر اسم (ليت) بكاف الخطاب، ولكنه ينقل تخريجاً غير ذلك عن أبي الحسن الأخفش، فيقول : ((وقال أبو الحسن : قوله(فليت دفعت) الأحسن في العربية أن يكون أضمر الهاء.

كانه قال : فليته دفعت. يريد: فليت الأمر هذا كما تقول:(أنّه أمة الله ذاهبة) وإنه زيدٌ منطلق يريد:إنّ الأمر . أنشدنا أبو العباس محمد بن يزيد قال أنشدني عمارة لنفسه يصف نخلاً:

كأنّهن الفتيات اللُّعسُ كأنّ في إظلالهن الشمسُ

والقوافي مرفوعة يريد : كأنه في إظلالهن الشمسُ ، فإذا أضمر الكاف فالكاف للمخاطب.والمخاطب لا يحتاج الى تبيين .وإنّما تبين الهاء بالأمر اذ كانت مبهمة يفسرها ما بعدها . واظهارها هو الجيد.
وانما يجوز اضمارها اذا اضطر شاعرٌ لما بينت لك ...[2]))

ويُلاحظ في النصين السابقين اختلافٌ في تفسير التقدير، فأبو زيد يقدر المحذوف بكاف المخاطب، وأبو الحسن يقدّره بهاء الغائب ويراه الأحسن في العربية ؛ لأنّ كاف الخطاب لا يحتاج توضيحاً كما تحتاجه الهاء حتى يوضحها ما بعدها .

والواقع أنّ تقدير الهاء عند أبي الحسن سبقه إليه الخليل، إذ نقل عنه سيبويه أنّه كان يقدِّر اسم الأحرف المشبّهة المحذوف بالهاء لا بغيرها[1].

ويبدو أنّ كِلا التفسيرين له وجه بما يناسب معنى السياق الذي وردتا فيه، فالسياق الذي تكلم عليه أبو زيد يناسبه تقدير الكاف، والسياق الذي تكلم عليه أبو الحسن يناسبه تقدير الهاء، ولا يناسبه تقديرُ الكاف، على الرغم من ان الخليل جعل تقدير الهاء قاعدة عامة في تقدير الاسم المحذوف بعد الأحرف المشبّهة بالفعل.

ومراعاة السياق وعدّه أساساً في تقدير المحذوف أمر نلمحه عند ابن هشام (ت ٧٦١هـ)في تطرّقه الى هذا الموضوع، اذ أجاز حذف اسم (ليت) للضرورة، ولكنّه لم يخصّص تقدير اسمها المحذوف بضمير الغائب، فأجاز أن يكون التقدير : فليته او فليتك، أي: فليت الشأن[٢].

فإن كان لابُدّ من تقدير ضمير محذوف بعد (ليت)أوبعد أيّ من الأحرف المشبّهة بالفعل، فلا بدّ في التقدير مراعاة السياق الذي ورد فيه وأخذه بنظر الاعتبار، ولعل أبا زيد نظر الى الموضوع من هذه الزاوية ممّا جعله يقدّر المحذوف بكاف الخطاب لأنه الأكثر ملائمة لمعنى السياق الذي جاء فيه .

ثالثاً : الترخيم :

هو أسلوب معروف في العربية، ونعني به حذف آخر الاسم في النِّداء لسهولة الاستعمال، وهو أُسلوب خاص بالنّداء،فالترخيم يلحق الاسم اذا كان منادى، وله شروط وقوانين خاصة اجتهد النحويون في بيانها وتفصيلها[٣].

وقد لفت الترخيم انتباه أبي زيد عندما لحظ لحاقة باسم غير منادى في قول الشاعر:

ألا يا أمَّ فارعَ لا تلومي   على شيء رفقتُ به سماعي

فأشار الى ذلك قائلاً : ((يريد أم فارعةِ، فحذف الهاء استخفافاً، وذلك شاذ، إنَّما تحذف من المنادى و (الام) هي المناداة لا فارعة ٠٠٠ [١])), فهو إذن يصف هذا الترخيم بالشاذ لانه لم يحلق المنادى – كما موضح –ومن ثمّ نجده يشير الى لغات العرب في الاسم المرخم،فيقول: ((٠٠٠٠ والعرب في الترخيم على لغتين. فمنهم من يقول إذا رخم حارثاً ونحوه: يا حار، وهو الأكثر فالثاء على هذه اللغة في النيّة[٢])) وسُمّيت هذه اللغة فيما بعد بـ (لغة من ينتظر) أي:ينتظر الحرف المحذوف .

ولا يجيز أبو زيد ترخيم غير المنادى على هذه اللغة إلا في الضرورة، فيقول : ((فمن فعل هذا لم يجزمثل هذا في غير النداء إلا في الضرورة [٣])).
ويقوّي حُكْمَهُ هذا بشاهد شعري آخر استشهد به سيبويه في كتابه، وهو قول الشاعر:

ألا أضحت حبالكم رماما   وأضحت منكِ شاسعةً أُماما[٤]

فرخم (أُمامة) بحذف التاء منها على لغة من ينتظر مع أنّها ليست منادى، ولذلك وصف أبو زيد هذا الترخيم بأنه (من أقبح الضرورات)؛[١] لأَنَّ الحذف في الترخيم خاص بالنّداء ولا يتجاوزه الى باب نحوي آخر .

وبعد هذا الاستطراد يذكر اللغة الثانية في الترخيم، وهي لغة من لا يتنظر، فيقول : ((٠٠٠ ومنهم من يقول: حارُ ، فلا يعتد بما، حذف ويجربه مجرى(زيد) ، فحكم هذا في غير النداء كحكمه في النداء٠٠٠ [٢])).

وعليه فهو يجيز ترخيم غير المنادى على لغة من لا ينتظر ويدخل قول الشاعر : (ألا يا أمَّ فارِعَ ٠٠٠) ضمن هذه الاستجازة، فيقول : ((وهذا كثير وكل ما جاءك مِمَّا حُذِف فَقِسْهُ على ما ذكرت لك، فمن هذا قوله : الا يا ام فارع لا تلومي ، لم يعتد بالهاء ٠ ولكنّه لم يصرف لانه عنى مؤنثة معرفة ٠٠٠ [٣])) ٠

وهذا التعليل في غاية الأهمية، إذ يوضح أنّ فتحة العين هي في الأصل فتحة (التاء المربوطة)المحذوفة، وكان ينبغي أن تكون الحركة كسرة، لا فتحة لأنّ الاسم في موضع جر بالإضافة، ولكنّه حُرِك بالفتح، لأنّه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وعليه فإنّ هذا التعليل يوضح أنّ الاسم مرخم على لغة من لا ينتظر مع أنّه غير المنادى، وهذا يُخرِجُ البيتَ الشعري من دائرة الشذوذ والضرورة، لأنّ أبا زيد نفسه صرحّ بكثرة هذا الحذف حتى جعله مقيساً في قوله المتقدم : ((وهذا كثير وكل ما جاءك مِمّا حذف فقسه على ما ذكرت لك٠٠٠٠))٠

فينبغي الانتباه الى هذه المسألة،والتنبيه عليها، لأنّنا لو لم نعتد بهذا التعليل، أصبح الاسم مرخّماً على لغة من ينتظر، وهذا يدخل الشاهد الشعري في دائرة الشاذ والضرورة.

وبناء على ما تقدم فإنّ ترخيم غير المنادى على لغة من لا ينتظر جائز، بل كثير في لغة العرب، ويمكن أن يكون مقيساً اعتماداً على ما قدّمه أبو زيد من تحليلات لهذا الموضوع.

وقريب من ذلك ما ذهب اليه سيبويه، إذ صرّح بأنّه يجوز ترخيمُ غير المنادى في الشعر على لغة من لا ينتظر، فقال : ((وذلك لأنّ الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء، فلمَّا رخم جعل الاسم بمنزلة اسم ليست فيه هاء))[1]، واستشهد لذلك بقوله الشاعر :

أمّا تريني اليومَ امَّ حمزِ قاربتُ بين عنقي وجمْزِي

((وإنّما أراد أمّ حمزة ...[2])).

فسيبويه لم يدخل هذا الترخيم في باب الضرورة، وإنّما صرّح بإجازته في الشعر على لغة من لا ينتظر.

ونقل أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) عن الكوفيين إجازتهم ترخيمَ المضاف اليه بحذف آخره وذلك لأنّ أمثلته كثيرة في كلام العرب، لأنّ المتضايفين كالكلمة الواحدة، فيعاملان في الترخيم معاملة الاسم المفرد[3].

وعدّ ذلك مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، لأنّ البصريين لا يجيزون ترخيم المضاف اليه، لأنّه لا توجد فيه شروط الترخيم، بأن يكون الاسم منادى، مفرداً، معرفة، زائداً على ثلاث احرف وهم لا يجيزون ترخيم غير المنادى الا في الضرورة[١]٠

وردّ أبو البركات مذهب الكوفيين واستشهادهم الشعري بقوله : ((أمّا الجواب عن الكلمات الكوفيين أمّا ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجّة فيه لأنّه محمول عندنا على حذف التاء لضرورة الشعر، والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء٠٠٠ [٢]))٠

والواقع انّ حمل الموضوع على الضرورة أمر لا نلتمسه عند أئمة البصريين، فأبو زيد صرّح – كما تقدم – بكثرة هذا الحذف وجعله مقيسا، وكذلك سيبويه صرّح بإجازة هذا الحذف ولكّنه لم يصنّفه في باب الضرورة، وكلامه واضح في ذلك ، فلا نعرف – بعد ذلك – من الذين قصدهم أبو البركات بقوله: (عندنا) فربما قصد من جاء بعد سيبويه.

ويلحظ أنّ أبا البركات الأنباري – في بحثه هذه المسالة – لم يتطرق الى لغات العرب في الترخيم، ولم يعالج الموضوع من هذه الزاوية، بل تركه على اطلاقه، وهذا أوصله الى موقفه من ترخيم المضاف اليه.

وقد صرّح ابن يعيش بنسبة مذهب الكوفيين المتقدم الى كُلٍّ من الكسائي (ت ١٨٩ هـ) والفراء (ت٢٠٧ هـ)، فقال : ((وذهب الكسائي والفراء الى جواز ترخيم المضاف، ويوقعون الحذف على آخر الاسم الثاني يقولون: يا أبا عرو ويا آل

عكرمِ [1]))، ووصف ذلك بالضرورة، فقال : ((وهذا محمول عندنا على الضرورة، وحاله حال ما رُخّم في غير النداء للضرورة، لأن المضاف اليه غير منادى [2])).

وتجدر الاشارة بعد ذلك الى أنّ مذهب الكوفيين–مُمَثّلاً بالكسائي والفراء– في اجازتهم تلك ، لم يخرج عن موضوع النداء، ولم يدخل في باب الضرورات، لأنّهم إنّما أجازوا الترخيم في المنادى المضاف ،على أساس أنّ المتضايفيين كالكلمة الواحدة– كما تقدم – فلا مانع أن يرخم المضاف اليه، وهذا خاص – عندهم – بالنداء لا بغيره، إذ يعدّون المتضايفيين اسماً واحدا واقعاً موقع المنادى .

أما ابن يعيش فقد تكلّم على ترخيم الاسم مطلقاً في غير النداء، سواءٌ أكان مضافاً كان أم لم يكن، وهذا هو موضع الضرورة، أن تُرَخّم اسماً لم يسبقه حرف نداء.

وابن يعيش مثل أبي البركات لم يفرّق في هذا البحث بين الترخيم على لغة من ينتظر، والترخيم على لغة من لا ينتظر، ومذهب النحويين فيه وأقوالهم عليه.

وبعد، فاذا أردنا تحرّي الدقة قلنا: إنه لاخلاف بين البصريين والكوفيين في هذا الأمر، فكلاهما تكلم على ترخيم المنادى المضاف لغيره، فلم يخرجا عن موضوع النداء، وشواهدهم خير دليل على ذلك، فجميع الشواهد الشعرية جاء فيها المرخم منادَى مضافاً ولم يكن غير منادى،او غير مضاف، وعليه فإنّ البصريين– ومنهم أبو زيد – أجازوا ترخيم المنادى المضاف بشرط أن يكون على لغة من لا ينتظر، وربما هذه نقطة الخلاف بين البصريين والكوفيين، اذ كانت استجازة الكوفيين مطلقة من غير تحديد للغة التي يكون عليها المرخم بعد الحذف– على ما نقله أبو البركات

وابن يعيش – عنهم، في حين كانت استجازة البصريين مقيدةٌ بلغة من لا ينتظر فحسب .

رابعاً:لعلَّ :

لا تختلف (لعلَّ) في حكمها النحوي عن (ليت)، فهي أيضاً تدخل على الجملة الاسمية وتعمل فيها عملين، النصب للمبتدأ اسماً لها والرفع للخبر خبراً لها [١].

وقد استوقفت (لعلَّ) أبا زيد الأنصاري، وفي هذه المرة تكلَّم على إحدى اللغات الواردة في استعمالها، وذلك في معرض حديثه عن قول الشاعر:

فقلت ادعُ أُخرى وارفع الصَّوتَ دعوة لعلَّ أبا المغوار منك قريبُ

إذ قال : ((ويروى : (لعاً لأبى المغوار) وهي الرواية ، كذا ينشد اللام الثانية من (لعلَّ) مكسورة٠ و(أبي المغوار) مجرور بها٠٠٠ والرواية المشهورة التي لا اختلاف فيها : ((لعل أبا المغوار منك قريبٌ)) ٠٠٠ ومن روى : ((لعا لأبى المغوار منك قريب)) فـ(لعا): رفع بالابتداء، و(لابي المغوار): الخبر، و (لعا): مقصور مثل(عصا) و(رحى)، وهذه الكلمة يستعملها العرب عند العثرة والسقطة ويقولون :لعالك اي انهضك الله، فهو وان كان مبتدأ ففيه معنى الدعاء، ألا ترى أنّ القائل اذا قال:(الحمد لله) وما أشبهه فهو وان كان مبتدأ ففيه معنى الفعل ٠ تريد : أَحمدُ اللهَ، وعلى هذا يجري الباب كله[٢]))٠

ووجدت النحويين، غير أبي زيد، يتكلمون على أصل (لعلَّ) فسيبويه يذهب الى أنّ لام (لعلَّ) الاولى زائدة، فيقول ((لعلّ حكاية ،لأنّ اللام ها هنا زائدة ،بمنزلتها في(لافعلنّ)، ألا ترى أنّك تقول : (علّك)٠٠٠[١]، وقد تابعه في ذلك المبرد [٢]، وخالفه أبو البركات الأنباري[٣]حينما رجّح مذهب الكوفيين في أصالة لام (لعلّ) الاولى، مستشهداً على ذلك بعدة شواهد .

وذكر ابن يعيش أنّ العرب ((تلعّبت بهذا الحرف كثيراً لكثرته في كلامهم ٠٠٠[٤]))، فذكر فيها لغات عدة، وكان رضي الدين الاسترابادي (ت ٦٨٦ هـ) قد أوصلها الى إحدى عشرة لغة[٥]؛ ويلاحظ عنده أنّه أشار الى أنّ الجرّ بها لغة لعقيل، وهو شاذ في القياس النحوي، واستشهد بالبيت السابق المذكور عند أبي زيد معتمداً رواية الجر في قوله(لعل أبي المغوار منك قريب)، ويرى في ذلك مشكلة، فيقول : ((وهي مشكلة لأنّ جرّها عمل مختص بالحروف ورفعها لمشابهة الأفعال وكون حرف عاملاً عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة مما لم يثبت، وأيضا الجار لابد له من متعلق، ولا متعلق لها هنا لا ظاهر ولا مضمراً ٠٠٠[٦])).

موقف المرادي (ت ٧٤٩ هـ) من الجر بـ (لعلّ): أنّه يرى أنّهُ لا حاجة الى هذه التأويلات فيقول : ((والجر بـ (لعلّ)مراجعة أصل مرفوض، لأنّ أصل كلّ حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه أنّ يعمل الجرّ ٠٠٠ [١]))٠

فأصل عمل (لعلّ)عنده الجر طالما أنّها مختصّة بالأسماء، وإنّما اختلف عملها بالنصب والرفع لمشابهتها الأفعال،لذلك نراه يدرس (لعل)جاعلاً إيّاها من حروف الجر ، وناقلاً عن الجزولي قولَه : ((وقد جرّوا بـ (لعلَّ) منبهة على الاصل ٠٠٠ [٢]))ومِن ثمَّ فهو يردُّ كلَّ التأويلات والتخريجات التي جاءت في مجرور (لعلّ)على أساس من أنّ الجرَّ بها لغة نقلها الأئمة عن العرب بالنقل الصحيح [٣].

ونقل ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)عن أبي علي الفارسي أنّ رواية الجر لا دليَل فيها ((لأنه يحتمل أنّ الأصل : ((لعلّه أبي المغوار منك جواب قريب)) فحذف موصوف ((قريب)) وضمير الشأن ولام (لعل) الثانية تخفيفاً وأدغم الأولى في لام الجر، ومِن ثَمَّ كانت مكسورة، ومن فتح فهو على لغة من يقول : ((المال لَزيد)) بالفتح ٠٠٠ [٤])) ويرى ابن هشام أنّ في ذلك تكلفاً كثيراً، وانه مردود بنقل أئمة اللغة أنّ الجرّ لغة قوم بعينهم [٥]٠

وبالنظر الى ما تقدَّم نلاحظ أنّ أبا زيد ذكر ثلاث روايات في قوله (لعلّ أبا المغوار)، الرواية الأولى هي النصب بـ (لعل) ويُلاحظ أنَّ هذه الرواية لم تنل نصيبها من الإشارة والتوقف عند من استوقفه هذا البيت الشعري، ولا نعلم سبباً لذلك ، مع أنّ أبا زيد ذكر أنّ هذه الرواية هي المشهورة التي لا اختلاف فيها، وباعتمادها تسقط كلُّ التأويلات والتخريجات وما بُنِيَ عليها من قواعد في (لعل) وخروجها للجر، لأنّه – وفقاً لهذه الرواية –فإنّ (لعلَّ) جاءت موافقة للقياس النحوي بنصب الاسم (أبا المغوار) ورفع الخبر (قريب).

أما الرواية الثانية فقد جاءت باستعمال لغة أخرى في (لعلّ)، وهي (لعاً أبى المغوار) وهنا عدّها أبو زيد اسماً في موضع رفع بالابتداء خارجاً الى معنى الدعاء، في حين يجعلها الرضي الاستربادي [1] والمرادي [2] جارَّة وان تنوينها مدغمة في لام الجر، اي ليست اسماً في موضع رفع ، ويبدو تخريج أبى زيد اصح، لأنّ المرادي نفسه وصف جعل (لعا)جاراً بالبعيد [3] .

أمَّا الرواية الثلثة فهي رواية جرّ (أبي المغوار)بـ (لعلّ) مكسورة اللام، ويلاحظ هنا أنّ أبا زيد لا يرى مشكلة في جعل (لعل)جارّة لـ (أبي المغوار)، على عكس ما وجدناه عند رضي الدين الاستربادي، إذ أشكل عنده أن تكون (لعلّ)جارّة، لأنها بذلك تجمع عمل الافعال وعمل الحروف في حين اقترب موقف ابن هشام والمرادي من موقف أبي زيد، معتمدين في ذلك على رواية الأئمة الثقاة في نقل الجرّ بـ (لعلَّ)، ومنهم أبو زيد .

خامساً – أمس :

تكلَّم عليها أبو زيد من جهة إعرابها ولغة بني تميم فيها، وذلك في تعليقه على قول الراجز:

لقد رأيت عجباً مذ امسا   عجائزاً مثل الأفاعي خَمْسا

فقال : ((قوله ((أمسا)) ذهب بها الى لغة بني تميم، يقولون:(ذهب أمس بما فيه)، فلم يصرفه ٠٠٠ وجعل (مذ) من حروف الجر، ولم يصرف أمس، ففتح أخره وهو في موضع الجر٠ والرفع الوجه في(أمس)[1])).

ويشير أبو زيد الى أنّ بني تميم يعربون (أمس)إعرابَ الممنوع من الصرف، فلا يظهر عليها التنوين – كما تقدم – في قوله:((ذهب أمسُ بما فيه)) ، ولأنّها ممنوعة من الصرف عندهم، وقد وقعت في موضع الجر بعد (مذ) حركت بالفتح بدلاً من الكسر كما إنّ الممنوع من الصرف يُعرب بهذا الاعراب، ولكن أبا زيد يرى الرفعَ أكثرَ وأقيسَ في (أمس)بعد (مذ)لأنّ الجرَّ بها قليل .

أمَّا سيبويه، فقد تكلَّم على (أمس) في لغة بني تميم قائلاً : ((واعلمْ أنَّ بني تميم يقولون في موضع الرفع :(ذهب امسُ بما فيه) و(أتيته مذ امسُ) ، فلا يصرفون في الرفع، لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام، لاعن ما ينبغي أن يكون عليه في القياس ٠٠٠[2])).

فهو إذنْ ممنوع من الصرف عندهم في حالة الرفع، لأنّه معدول عن الأصل، والأصلُ فيه أَن يكون مقترناً بأل، لأنّه معرفة مثل (الظروف) فلما عدل عن اصله بأن عرّف بغير ال، منع من الصرف للعدل والتعريف.

مِن ثَمَّ بيَّن سيبويه لغة الحجازيين فيه، فقال : ((الا ترى ان اهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع، وبنو تميم يكسرونه في اكثر المواضع في النصب والجر ٠٠٠ [1])).

فسيبويه إذن خصّ إعرابَ بني تميم لـ (أمس) إعرابَ الممنوع من الصرف بحالة الرفع فقط، وصرّح بأنهم يبنونه على الكسر في حالتي النصب والجر ٠

أمّا الشاهد المتقدم (مذ امسا)، فقد قال فيه : ((وقد فتح قوم (أمسَ) في (مذ) لما رفعوا وكانت في الجر هي التي ترفع، شبّهوها بها ٠٠٠ [2]))، فهو بذلك يعلّل مجيء (أمس) مفتوحة بعد (مذ) ولعلَّ التعليل أوضح عند السيرافي؛ إذ قيَّد كلمة (قوم) بأنهم بعض بني تميم قائلاً : ((وهم بعض بني تميم، وإنما فعلوا ذلك، لأنهم تركوا صرفه وما بعد (مذ) يرفع ويخفض، فلمّا ترك بعض من يرفع صرفه بعد (مذ)، ترك أيضاً من (يجر) صرفه بعدها، فكانت مشبهة بنفسها[3]))٠

وهذا يشير الى تقييد فتح (أمس) بعد (مذ) فقط، لأنّ الاسم بعدها يحتمل وجهين من الاعراب ، وهما الرفع والجر، ولأنّ (أمس) في حالة الرفع ممنوعة من الصرف في لغة (تميم)، فأُجريت هذا المُجرى في موضع الجر أيضا،

فجُرَّت بالفتحة بدلاً من الكسرة،كما يعرب الممنوع من الصرف،وسوَّغَ ذلك وقوعُها بعد (مذ)وتراوح إعرابها بين الرفع والجر ٠

ولعلَّ في هذا الشرح شيئاً من التكلُّف ، وحمل وجه على وجه لا لشيء إلا للمحافظة على صحة القياس النحوي .

أمَّا إبن يعيش فقد صرَّح بأنَّ بني تميم يعربون (امس) مطلقاً إعراب الممنوع مِن الصرف، فقال : ((وأمّا بنو تميم فيعربونه ويجعلونه معدولاً عن اللام، فاجتمع فيه التعريف والعدل، فيُمنع من الصرف لذلك فيقولون ((مضى أَمسُ بما فيه)) بالرفع من غير تنوين،(فعلنه أمسَ) بالنصب [1])) ، ويستشهد بالشاهد المتقدم ويعلق عليه قائلاً : ((الشاهد فيه أنّه خفض بمذ، واعتقد فيها الحرفية والفتحة علامة الخفض٠٠٠ [2]))٠فأعرب بالفتحة بدلاً من الكسرة، لأنّه ممنوع من الصرف على لغة بني تميم.

أمّا رضي الدين الاستربادي فقد ردّ على ما تقدم بقوله : ((وقال الزمخشري وجماعة من النحاة :إنَّ (أمس) معرب عند بني تميم مطلقاً، اي : في جميع الأحوال ، ولعلّه غرَّهم قولُ بعض بني تميم:(لقد رأيت عجباً مذ أمسا)، وقد قال سيبويه :إنّ بعضهم يفتحون (أمسَ) بعد (مذ)،فقيّد هذا القول بقوله : ((بعضهم))، وبقوله ((بعد مذ))، فكيف يطلق بأنّ كلَّهم يفتحون في موضع الجر، بعد أي جار كان ؟ [3]))٠

والواقع أنّنا لو تمسَّكنا بما قاله سيبويه في هذا الباب لقلنا بما قال به رضي الدين الاستربادي، ولكنَّ عبارة أبي زيد واضحة جداً في هذا الباب، إذ قال: ((قوله (أمسا) ذهب بها الى لغة بني تميم ...))، ولم يقل: (بعض بني تميم،)بل نصّه يصرّح بإعراب بني تميم (أمس)مطلقا إعرابَ الممنوع من الصرف .

ولعلَّ ما قدَّمه ابن يعيش هنا جاء نتيجة تمسكه بنص أبي زيد واطلاعه عليه، وقد قوّى موقفَهُ ذكرُ سيبويه له في كتابه واستشهاده ببيت الرجز المتقدم .

وبعدُ، فهذا ما استطاع البحث القاء الضوء عليه من المادة النحوية التي لوّن بها أبو زيد كتابه الحافل بألوان متنوعة من الدرس اللغوي، ولعلَّ هذه المادة استطاعت أن ترسم الى حدٍّ ما ملامح الشخصية اللغوية التي حملها هذا العالم الجليل، ونستطيع أن نحدد تلك الملامح بالآتي:

١. كشفت المعالجات النحوية التي قدمها أبو زيد في ارجاء كتابه عن ثقافته النحوية الواسعة، وعن درايته بقوانين القياس النحوي الفصيح، إذ كانت معظم المواد النحوية وليدة وقوفه أمام نصوص شعرية خرجت على القياس النحوي المطرد.
٢. قدّم في تعليلاته النحوية صورة مشرقة للنحو العربي ، هي تلك الصورة النقية الخالية من شوائب الفلسفة والمنطق، والاسترسال في التعليل وصولاً الى علل ثوانٍ وثوالث، فانتمت تعليلاته الى روح اللغة وواقعها المستعمل، النابع من اللسان العربي الفصيح، تدعمه في ذلك ثقافة لغوية واسعة، ومعرفة دقيقة بلغات العرب ووجوهها المتنوعة بتنوع قبائلها .

٣.كانت نظرته الى النصوص الشعرية نظرة تقويمية، فكان همّه الاول هو سحب ما كان خارج القياس النحوي الى دائرة القياس تلك ، معتمداً في ذلك على أدواته اللغوية والعقلية، التي اكتسبها من سماعه الفصيح ومن شيوخه الذين درس عليهم .

٤. تجدر الاشارة الى أنّ الكتاب حوى مادة صرفية فضلاً عن المادة النحوية، والواقع إنّ مساحة المادة الصرفية أوسع بكثير من المادة النحوية، ممّا يستوجب الوقوف عليها، ويسمح لقيام بحث علمي رصين عليها

هوامش البحث

الهوامش :

١-ينظر: النوادر في اللغة (مقدمة المحقق) ٦.٥ وما بعدهما –

٢-ينظر: المصدر نفسه (مقدمة المحقق) ١٠.٩ وما بعدهما –

٣- المصدر نفسه (مقدمة المحقق):١١.

٤- المصدر نفسه (مقدمة المحقق): ١١ ٠

٥-ينظر: المصدر نفسه (مقدمة المحقق) ١٥-١٦ ٠

٦-ينظر المصدر نفسه (مقدمة المحقق)٢٣

٧-ينظر: المعجم العربي ١/١٤٥

٨-النوادر في اللغة (مقدمة المحقق): ٤٤ ٠

٩-ينظر: المصدر نفسه (مقدمة المحقق) ٧١

١٠-المصدر نفسه (مقدمة المحقق) ٧٦ ٠

١١- ينظر: كتاب سيبويه (مقدمة المحقق)١/١٢-٢٥

١٢- هذا الوصف اطلقه الدكتور كريم حسين ناصح على مؤلفات متقدمي النحويين في دراسته الموسومة بـ (مناهج التأليف النحوي من سيبويه الى ابن هشام)، ماجستير، ٣٢٩-٣٣٠ ٠

١٣- النوادر في اللغة :١٦٣

١٤- المصدر نفسه : ١٦٤

١٥- المصدر نفسه : ١٦٥

١٦- الكتاب :٣/٥١٦

١٧- شرح المفصل :٩/٤٢

١٨- ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٥١٢/٢ ٠

١٩- ينظر: شرح المفصل ٤٣/٩ ٠

٢٠- ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ٣٠٩/٣-٣١٠ ٠

٢١- وقد استشهد السيوطي باكثر من نص شعري دخلت فيه النون على المضارع المصحوب بـ (لم)، ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٥١٢/٢ – ٥١٣ ٠

٢٢-ينظر: الكتاب ١٤٨/٢ ٠

٢٣- النوادر في اللغة :١٩٦ ٠

٢٤- المصدر نفسه :١٩٦-١٩٧

٢٥- ينظر: الكتاب ١٣٥/٢-١٣٧ والنواسخ في كتاب سيبويه :١١٣ ٠

٢٦- ينظر: مغني اللبيب ٥٥٥/١ ٠

٢٧- ينظر: شرح ابن عقيل ٢٨٧/٣ وما بعدها

٢٨- النوادر في اللغة : ٢٠٦

٢٩- المصدر نفسه :٢٠٦

٣٠- المصدر نفسه : ٢٠٦

٣١- ينظر: الكتاب ٢٧٠/٢.

٣٢- النوادر في اللغة :٢٠٧

٣٣- المصدر نفسه :٢٠٨

٣٤ - المصدر نفسه :٢٠٩

٣٥- الكتاب :٢٤٧/٢ ٠

٣٦- المصدر نفسه:٢٤٧/٢ ٠

٣٧- ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ١/٣٤٧-٣٤٨، المسالة المرقمة بـ (٤٨)٠

٣٨- ينظر: نفسه ١/٣٤٩

٣٩- المصدر نفسه :١/٣٥٢

٤٠- شرح المفصل :٢/٢٠ ٠

٤١- نفسه : ٢/٢٠ ٠

٤٢- ينظر:أوضح المسالك الى الفيه ابن مالك ١/٢٣٨، والنحو الوافي ١/٦٣٥ ٠

٤٣- النوادر في اللغة :٢١٨-٢١٩ ٠

٤٤- الكتاب :٣/٣٣٢ ٠

٤٥- ينظر: المقتضب ٣/٧٣ ٠

٤٦- ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ١/٢١٨ وما بعدها

٤٧- شرح المفصل: ٨/٨٧ ٠

٤٨- ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤/٣٩٣ ٠

٤٩- نفسه : ٤/٣٩٥ ٠

٥٠- الجنى الداني في حروف المعاني:٥٨٢

٥١- المصدر نفسه ٥٨٣

٥٢ - ينظر: المصدر نفسه ٥٨٦ ٠

٥٣- مغني اللبيب : ١ / ٥٤٩ ٠

٥٤- ينظر: المصدر نفسه ١/ ٥٤٩ ٠

٥٥- ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤/ ٣٩٥ ٠

٥٦- ينظر: الجنى الداني ٥٨٥ ٠

٥٧- ينظر: المصدر نفسه ٥٨٦ ٠

٥٨- النوادر في اللغة :٢٥٧ ٠

٥٩- الكتاب :٢٨٣٠/٣

٦٠- نفسه :٢٨٣/٣ ٠

٦١- نفسه : ٢٨٣/٣

٦٢- نفسه : ٢٨٤/٣ (الهامش) ٠

٦٣- شرح المفصل :١٠٧/٤ ٠

٦٤- نفسه: ٤/ ١٠٧ ٠

٦٥- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب :٣١١/٣ ٠

مصادر البحث

مصادر البحث :

١. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابو البركات الانباري (ت ٥٧٧ هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، ١٩٦١ ٠

٢. اوضح المسالك الى الفيه ابن مالك، ابن هشام الانصاري(ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٠ ٠

٣. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق : د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى ، ١٩٩٢ ٠

٤. شرح ابن عقيل على الفيه ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل(ت ٧٦٩ هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر ، بيروت د٠ ط.

٥. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستربادي(ت ٦٨٦ هـ)قدم له: د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٧ ٠

٦. شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، عالم الكتب، بيروت ،د٠ط.

٧. كتاب سيبويه، ابو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، القاهرة، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨ ٠

٨. المعجم العربي ، نشأته وتطوره، حسين نصار، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٦ ٠

٩. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام الانصاري(ت٧٦١ هـ)، تقديم : حسن جمد، اشراف د٠ اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية،٢٠٠٥ ٠

١٠. المقتضب، ابو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د٠ط ٠

١١.مناهج التأليف النحوي من سيبويه الى ابن هشام، كريم حسين ناصح،رسالة ماجستير، كلية الاداب ، جامعة بغداد، ١٩٨٦ ٠

١٢.النحو الوافي مع ربطه بالاساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، دار المعارف، مصر ، الطبعة الخامسة ، د٠ت ٠

١٣.النوادر في اللغة ، ابو زيد الانصاري(ت٢١٥ هـ)، تحقيق، محمد عبد القادر احمد، دار الشروق، الطبعة الاولى،١٩٨١ ٠

١٤.النواسخ في كتاب سيبويه،د٠ حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ ٠

١٥.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ ٠